صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
يستقبل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ،محفوفا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد ،يوم 24 ذي القعدة 1415هـ موافق 24 ابريل 1995م، بالقصر الملكي بالرباط اعضاء المجلس الأعلى للقضاء بحضور وزير العدل السيد عبد الرحمان أمالو والسيد محمد ميكو الرئيس الأول للمجلس الاعلى والسيد حسن العوفير الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى ورؤساء الغرف بالمجلس.

وقد القى جلالة الملك بهذه المناسبة الكلمة التالية:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

لست في حاجة الى التعبير لكم عن سروري بلقائي بكم اليوم ولاسيما أنه سوف يكون إنشاء الله لقاء مثمرا منبثقا عن قرارات وأوامر لجعل القضاء المغربي في المستوى الذي يجب أن يكون عليه.

وسروري بلقائكم هذا ليس سرورا عفويا بل يجد منبعه ومنهله أولا من طفولتي، ذلك أن جل العلماء والأساتذة الذين كان لي حظ أخذ العلم عنهم كانوا قضاة وكان القاضي آنذاك - وكما تعلمون - لا رجل محكمة فقط بل كذلك رجل المجتمع رجل الشارع ورجل جميع الناس للنصح والتناصح والصلح والتصالح، وكنا نجد القاضي مفتيا وعالما مشاركا وجليسا صاحب نكتة وشمولية سواء في تكوينه أو معلوماته ثانيا أننا جميعا نلتقي في مهنة القانون لأنني أعتبر بكل اعتزاز وافتخار أنني من أسرة القانون وإن كان كل منا يعمل في ميدانه فهو يعمل في اطار القانون وحسب القانون ويجتهد في تطوير القانون.

إن مشاكل القضاء في المغرب كان من الممكن أن تطرح قبل اليوم وللسائل أن يتساءل، لماذا لم يقع هذا الاجتماع قبل اليوم إن الجواب واضح وهو أنه كما تعلمون

المغرب لايعيش منعزلا عن العالم بل يعيش ويريد أن يعيش في جو يطبعه أولا التعامل مع العالم وثانيا الانفتاح على العالم وثالثا إثراء العالم ورابعا التعلم من العالم، ولم أجد سنة أحسن من هذه التي نحن فيها لطرح مشاكل القضاء بعدما انعقدت في مغربنا وفي أرضنا المطمئنة الصالحة عدة لقاءات عالمية وضعت العالم على سكة جديدة ووضعت اسس التعامل في العالم في إطار جديد وعلى نمط جديد.

فالآن كل المغاربة ورجال القضاء بالأخص يحسون أكثر من ذي قبل أن تطور القضاء ومشاكل القضاء ليست هي المشاكل التي كنا نعيشها ولو في السنة الماضية.

بل هي المشاكل الماضية المتراكمة والأهداف التي يجب أن يصل اليها قضاء المغرب هذا الوطن المتميز. لأن المغرب كما تعلمون اشتهر في الماضي بعلمائه وفقهائه بل كان مختصا في تصدير النحاة والفقهاء. نعم كان عندنا أدباء ومؤرخون ومشاركون ولكن الفقه والنحو والنحويات كانت تقريبا موقوفة على المغرب وكان الاستشهاد بالنص المغربي فقها أو نحوا لايمكن لأحد ان ينكره أو أن يسير على غير نحوه.

ولا أريد أن أطيل عليكم الخطاب ولكن سأحاول أن أذكر ما هي العلل أو الأمراض الأساسية التي تنخر اليوم جسد العدالة وضمائر القضاة. فيمكن ان تصنفها كما يلي : الحاجة الى التكوين والحاجة الى اللامركزية والحاجة الى اعادة النظر بكيفية جدية في الحالة المادية للقضاة واخيرا خلق جو جديد بين القضاة حتى لاتخلق في عائلة القضاء فرق أو أحزاب أو تكتلات. هذه إجمالا هي الأمراض العميقة الحقيقية التي تنخر جسد القضاء. وسأحاول أن أدخل في تفاصيل هذه العلات واحدة واحدة.

أولا كما قلت لكم في البداية المغرب إذا أراد أن ينفتح على العالم يجب أن يكون كذلك قضاؤه متفتحا وفي مستوى قضاء العالم. فعلينا أن نراجع تماما تكوين القضاة في هذا البلد ذلك أنه إذا كان التعريب من المظاهر الأساسية للسيادة وإذا كانت المغربة تعني الإنصاف اللازم للمغاربة أولا قبل غيرهم فلا يعني التعريف ولا المغربة أن نعيش في قفص مغلق لانعرف ما يتعامل به الناس خارج المغرب. فأولا سيكون من العار علينا أن لا نعرف إلا نوعا من القانون توجد في هيئة الأمم المتحدة أكثر من 170 دولة لكن لماذا يقتصر المغرب على معرفة قانونه فقط ويريد أن لايطبق على الآخرين الا قانونه أو مسطرته أو اجتهاداته.

فعلينا إذن أن نراجع برنامج معهد التكوين وأن ندخل عليه المواد الجديدة وأن نفتح الباب امام اللغات الأجنبية بل أن نجعل من لغة أجنبية في الامتحانات شرطا أساسيا للفوز بشهادة التخرج.

لماذا لأنه لايمكن لهذا المغرب أن يفتح أبوابه للمال الاجنبي إذا لم يكن ذلك المال الأجنبي عارفا إنه في مأمن من الشطط أو سوء الفهم ولا أقول دائما الشطط بل سوء الفهم إن القوانين تتجدد الان وهناك مدرستان الاولى موجودة منذ القديم وهي التي يتعامل بها الناس وهي من ناحية التجارة العالمية القانون الانجلوساكسوني وهناك مدرسة جديدة هي في طريق النشء وهي مدرسة المجموعة الاقتصادية الاوربية وحتى هي بنفسها سوف تطوي صفحات الماضي وسوف تنفتح على قوانين ومسطرات واجتهادات جديدة.

فالقضاء اليوم لم يصبح فقط أساسا لطمأنينة الرعية والمجتمع بل أصبح أمرا ضروريا للنماء والنماء هو التشغيل والتشغيل هو إعطاء القوت لكل مغربي مغربي وإعطاء القوت والكرامة لكل مغربي مغربي هو مفتاح الاطمئنان ومفتاح الاستمرار فلهذا أؤكد كثيرا على إعادة النظر في معهد تكوين القضاة وفي إدخال اللغات الأجنبية في برامجه كما أنني وكيفما كان المبلغ الذي سيتطلبه ذلك أحثكم بجدية وتأكيد على إصدار المجلات القضائية التي تصدر فيها احكامكم لانني كنت اقرأ بعض الاحكام قبل 15 او 20 عاما وكانت تلك الأحكام بتعليلها تشرف المغرب وتشرف قضاء المغرب ولي اليقين أن هؤلاء القضاة لازالوا موجودين عندنا وهذه النوعية من القضاء موجودة عندنا فعلينا ان نعرف بفلسفتنا القضائية وبالمسببات (بكسر الباء) القضائية والمسببات (بفتح الباء) القضائية فسيكون ذلك إثراء لجميع القضاة أولا وسيكون مرجعا من المراجع فيما إذا حدث حادث وسيكون بطاقة تعريف لنوعية القضاء المغربي وما يشتمل عليه من اجتهاد في الرأي ومن ابتكار سي تكوين القضاة.

النقطة الثانية هي اللامركزية. انه لايمكننا أن نطبق اللامركزية الادارية والاقتصادية والاجتماعية دون أن يكون القضاء كذلك هو الأول المطبق لتلك اللامركزية ومن الآن فصاعدا أريد ان يرجع لقضاة المحاكم الاستينافية ولوكلاء الملك لدى تلك المحاكم الدور الذي كان لهم من قبل في أن يكونوا هم المفتشين في إطار منطقة نفوذهم وآنذاك

سيسهل على الإدارة المركزية وعلى الوزارة أن تعرف من هو المستحق ومن هو غير المستحق ومن هو الناضج ومن يجب لا اقول طرده أو عزله بل اخضاعه من جديد لمدة تدريب لأنه يجب أن يكون معهد القضاء معهد تكوين ومعهد استكمال للتكوين.

فإذن عليكم أن تنظروا في هذا الموضوع ولاسيما أن النصوص موجودة ويجب على وزارة العدل أن تطبق اللامركزية بكيفية جدية وأن تعطي للقضاة رؤساء محاكم الاستيناف ولمن معهم من وكلاء الملك حظهم في تحمل المسؤولية حتى يكونوا هم أعيننا وآذاننا وإذا حققنا هذه اللامركزية ومن الممكن أن نحققها في أقرب وقت سهل آنذاك وضع الدواء في محل الداء.

وبالنسبة للحالة المادية للقضاة من محاكم وسكن أقول أن هذه مسالة تهمني أنا وسآخذها شخصيا على عاتقي وهذا وعد أعدكم به وعهد أقطعه على نفسي وسأعطي أوامري لاعتماد سلم المرتبات في وزارة الداخلية بمثابة السلم الموحد بالنسبة لرواتب القضاة من والي وعامل وكاتب عام وباشا وقائد لأن القاضي يجب عليه أولا أن يظهر بمظهر يليق بمقامه فالفقهاء عندنا كانوا دائما بكساء أو سلهام أبيض رفيع فحتى يكونوا أنيقين فكريا يجب عليهم أن يكونوا انيقين جسديا وثانيا حتى يكونوا بمنأى عن كل ضغط لأنه «كاد الفقر أن يكون كفرا» والانسان مخلوق من لحم ودم و «الشيطان يجري بابن آدم مجرى الدم» فلا يمكن أن نقول للقاضي «في اللهب ولا تحترق» أو نقيد يديه ونقول له إياك ان تبتل بالماء هذه المسألة أناآخذها على عاتقي ولي اليقين أن قراري هذا سوف يلقى الرضى الكامل والشامل لا أقول من القضاة فحسب بل من جميع أفراد رعايانا لأنهم إذا قابلوا بين المبلغ الضئيل جدا الذي ستتحمله الميزانية وبين الربح المادي والمعنوي الذي سيكسبونه من هذه الخطوة سيجدون أن ليس هناك أية مقارنة بل كل ذلك ربح للقاضي وللقضاء وللجميع.

بقيت مسألة المحاكم ودور بعض القضاة إني لاأريد أن أدخل في التفاصيل ولكن هذا شيء سأتطرق له مع الوزير الأول ومع الحكومة وسنتخذ في شأنه تدابير تنظيمية وتشريعية ولي اليقين ان ممثلي الشعب في البرلمان الذين ينادون دائما وعن حق باستقلال القضاء ونزاهة القضاء وكرامة القضاء سوف يلبون مما لاشك فيه الحاجيات في ما اذا اضطررنا الى اتخاذ نصوص تشريعية ولكن ما هو هذا المشروع ؟ إن هذا المشروع

يتمثل في أن تضعوا جردا مفصلا لكل العقارات والأراضي أو المحاكم القديمة التي هي في ملك وزارة العدل فستجدون منها لا من محاكم ولا من سجون ما هو غير لائق ولكن في مكان يباع فيه المتر المربع بثمن باهض فالرأسمال العقاري الذي تتوفر عليه وزارة العدل يكفي لبناء المحاكم وبناء الدور وبناء المجلس الاعلى الذي يجب ان يكون معلمة قضائية وهندسية كذلك بحيث هذه المسألة تهم الوزارة فعلى وزيرنا أن يعمل مع المحافظة العقارية ولي اليقين انه هو الأول وأنتم كذلك ستجدون أنفسكم أمام مفاجئات سارة جدا من الناحية المالية فأنتم كمن هو نائم على كنز من الكنوز ولكن لايعرف قيمته.

فإذا نظرنا الى المحاكم الصغرى التي توجد في بعض الشوارع أو الأحياء لجدها لاتصلح كمحكمة ولا تفي بما يجب للمحكمة من هندسة وغير ذلك ولكن إذا بيعت بثمن أرضها تمكن من بناء محكمة وبيت للقاضي كذلك وأظن أن هذا الجرد لايتطلب منكم في الوزارة مجهودا كبيرا ولا سيما أنني أعرف أن السيد بلبشير قام بهذا العمل للجيش حيث وجد أن لهذا الأخير رأسمال عقاري مهم والسيد بلبشير أعرفه رجلا جديا وضابطا لأموره فإذا اشتغلتم معه مدة شهرين سيعطيكم جردا يمكنكم آنذاك من أن تحيلوا نصوصا تشريعية على البرلمان أو نصوصا تنظيمية على الحكومة ليتخذ في شأنها ما يجب اتخاذه.

النقطة الأخيرة التي أعتبر أنها تكون العمود الفقري لهذا كله هو التحام والتئام الاسرة القضائية فعليكم أن تعلموا رعاكم الله أن وحدتكم حول هذا المخلوق الجديد الذي نريد ان نراه واقفا على رجليه وسأعطيكم المدة الضرورية التي يجب أن نرى فيها هذا المخلوق الجديد تقتضي منكم جميعا كيف ما كانت مراتبكم وكيف ما كانت أقدميتكم في القضاء أن تعلموا أنكم كلكم في مركبة واحدة كانت لكم آلية اسمها الرابطة لكن مع الأسف دخلتها السياسة ودخلتها التكتلات الآن لا ينبغي أن نعود الى لفظ الرابطة بل اقترح عليكم أن تؤسسوا ودادية للقضاة تناقش فيها جميع المشاكل سواء مشاكل القضاء أو مشاكل القضاة الخاصة بهم وفي اطارها يأخذ القديم بيد الجديد ويأخذ ذو الخبرة بيد من لاخبرة له حتى نتمكن من أن نخاطب هيكلا موحد الصفوف وموحد القلوب زيادة على الهياكل الأخرى التي تجمعكم في الوزارة.

هذه هي حضرات القضاة الخطوط العريضة لإصلاح القضاء التي أراها ومعلوم انه ليس بإمكاني أن أدخل في جميع التفاصيل ولكني أعتقد أننا إذا وجدنا حلا لهذه المشاكل فمن باب التبعية ستحل المشاكل الأخرى التي هي تابعة لها فلهذا أقترح عليكم تكوين اللجن وأنتظر من وزير العدل بعد أسبوع أن يقول لي ما هي اللجن التي تكونت لدراسة مسائل التكوين واللامركزية والسكن والمحاكم والمجلة والحياة القضائية بينكم وبين الخارج وسأكون فخورا بعدما تقدمون لي نتائج عملكم أن أفتح آنذاك السنة القضائية بمولود جديد.

فإذا أنتم أتممتم هذه المهام في ظرف ثلاثة أشهر ستتمكن آنذاك من فرز ما هو تنظيمي وما هو تشريعي فالتنظيمي يمكن أن نسير فيه بسرعة والتشريعي سنتمكن من تهييئه للدورة البرلمانية المقبلة في اكتوبر لهذه السنة إن شاء الله.

ها أنتم ترون أنني أعطيتكم وهذا نوع من اللامركزية كذلك المسؤولية جميعا لان تداووا داءكم بأنفسكم.

اما فيما يخص الناحية المالية المتعلقة بكم فاتركوها لي فكما أنكم تنطقون في احكامكم باسمي فمن باب المعاملة بالمثل علي كذلك ان ارعى مصالحكم شخصيا لأن في رعاية مصالحكم المادية رعاية لمصالح جميع المتقاضين إن شاء الله.

نعم إن مسؤوليتكم مسؤولية عظمى فقد قال النبي صلعم «قاضيان في النار وقاضي في الجنة» ولكن قال كذلك من جهة أخرى «من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد فاخطأ فله اجر واحد» ولم يقل فله عذاب او شيء من هذا القبيل المهم هو ان يكون الاجتهاد نزيها ومنبثقا عن علم وتكوين لا عن مجرد تفكير وتخمين.

اعانكم الله وجعلكم عند حسن ظن جميع المغاربة، وأنا واحد منهم وجعلكم إن شاء الله كذلك تخلقون ديناميكية جديدة تظهر قضاءنا بالمستوى اللائق به.

من المعلوم أن مشكلة تكوينكم هي مشكلة التعليم بأسره فلا أنتم ولا القطاعات الاخرى لاتستعملون لا المادة الخام التي تأتي من التعليم بكيفية عامة ومن التعليم العالي بصفة خاصة مع الأسف هذا التعليم في حاجة ماسة الى مراجعة وإعادة نظر فالتعليم يعيش مأساة وأخشى ان يقع للمغرب يوما ما إذا لم نضع حدا للحالة التي يوجد فيها التعليم اليوم ما وقع للجن حينما كانوا يعتقدون أن سيدنا سليمان عليه

السلام لازال حيا لانه كان متكئا على عصاه فاذا به خر لانها تآكلت هذه هي حالة التعليم بالمغرب يظهر المغرب بشوارعه ومدنه وعماراته ومعامله ولكن جسده منخور لماذا لان مغربي اليوم ومغربي الغد ليس في المستوى ولكن كذلك ليس مسؤولا عن مستواه فعسى أن ترفع الينا نتيجة النقاش الوطني الذي دعونا اليه جميع الأحزاب السياسية والهيئات النقابية الممثلة في البرلمان بتعاون مع الحكومة في أقرب وقت ممكن بعيدا عن الديماغوجية وعن الغوغاء ولكن قريبا اكثر ما يمكن القرب من الحقيقة ومن الضرورة الملحة لايجاد حل لهذه المأساة.

مرة أخرى اعانكم الله وكونوا على يقين من إنني راض عنكم وانني آمل فيكم وأريد أن يكون هذا اليوم إن شاء الله في تاريخ قضائنا يوما يؤرخ به ويوما ميمونا نظرا للقرارات وقبل كل شيء نظرا للارادة والعزم والإيمان الذي اقرأه على وجه كل واحد منكم والسلام عليكم ورحمة الله.